STC
الاتصالات السعودية

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٦م
٢٦ جمادى الآخر ١٤٣٧هـ
٤ ابريل ٢٠١٦م

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة الاتصالات السعودية

المنعقدة بتاريخ ٢٦ جمادى الآخر ١٤٣٧هـ (الموافق ٤ ابريل ٢٠١٦م)

بناءً على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية يوم الثلاثاء لمساهمي الشركة، بتاريخ ١٤٣٧/٥/٢٨هـ (الموافق ٢٠١٥/٣/٨م)، من خلال عدد من الصحف ؛ لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة، المقرر انعقادها بقاعة الملك فيصل بفندق الأنتركونتيننتال بمدينة الرياض في تمام الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الإثنين ١٤٣٧/٦/٢٦هـ (الموافق ٢٠١٦/٤/٤م)، فقد انعقدت الجمعية العامة العادية للشركة ٢٠١٦م، في موعدها المحدد برئاسة الدكتور/ عبد الله بن حسن العبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة، عدا الدكتور/ خليل بن عبدالفتاح كردي لظروفه الخاصة، كما حضر الاجتماع مندوبا وزارة التجارة والصناعة الأستاذ/ناصر بن عبدالله البقمي، والأستاذ/سلطان بن عبيد العتيبي، وكذلك مندوب ديوان المراقبة العامة الأستاذ/ سعود بن محمد الضفيان، ومندوب هيئة السوق المالية الأستاذ/ محمد بن براك البراك، وحضر جانباً من الاجتماع مراجع حسابات الشركة لعام ٢٠١٥م مكتب ارنست ويونغ وشركاهم.

وقد استهل رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩١) من نظام الشركات، والمادة (٣٥) من النظام الأساس للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (١٧) مساهماً يمثلون(١.٦٧٥.٦٠٠.٩٤٣) صوتاً بالأصالة والوكالة، من أصل أسهم رأس مال الشركة البالغ عددها (٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ألفا مليون سهم، اي بنسبة (٨٣.٧٨٪).

وبعد ذلك عُين الدكتور عمر بن عليان الأيداء سكرتيراً للجمعية، وكل من المساهم عبدالحميد الجربوع، والمساهم حمد السليمان فارزين للأصوات، بعد أن رُشحا من قبل رئيس الجمعية استناداً إلى المادة (٣٤) من النظام الأساس للشركة، ثم استعرض رئيس الجمعية مشروع جدول الأعمال، الذي كان على النحو التالي:

١. التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.
٢. التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م
٣. التصويت على القوائم الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.
٤. التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٥م بمقدار (١) ريال للسهم بمبلغ إجمالي يبلغ (٢) مليار ريال (١٠ ٪ من راس المال)، إضافة إلى ما وُزع عن الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥م البالغ (٣) ريالات للسهم، بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠١٥م (٤) ريالات للسهم، وستكون أحقية أرباح الربع الرابع ٢٠١٥م، للمساهمين المقيدين في سجلات تداول بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية وستصرف الأرباح يوم الخميس ١٤٣٧/٠٧/٢١هـ (الموافق ٢٠١٦/٠٤/٢٨م)، وترحيل ما تبقى من صافي الأرباح للأعوام القادمة.

٥. التصويت على اختيار مراجع الحسابات المرشح من قبل لجنة المراجعة لتقديم خدمات المراجعة والزكاة والضريبة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابه.

٦. التصويت على اعتماد سياسة توزيع الأرباح للشركة لفترة السنوات الثلاث القادمة بداية من الربع الرابع من عام ٢٠١٥م.

٧. التصويت على صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بواقع (٢٠٠,٠٠٠) ريال لكل عضو عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.

٨. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.

بعد ذلك استعرض رئيس الجمعية موجزاً لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠١٥م، الذي تضمن ملخصاً لأبرز نشاطات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م، وملخصاً لأدائها، حيث حققت الشركة نتائج مالية طيبة ولله الحمد، وبناءً عليه اقترح مجلس الإدارة توزيع (٤) ريالات للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م، حيث تم صرف (٣) ريالات للمساهمين للسهم الواحد عن الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥م، والمقترح صرف (١) ريال للسهم الواحد للربع الرابع من السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م، وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات تداول بنهاية يوم الإثنين ١٤٣٧/٦/٢٦هـ (الموافق ٢٠١٦/٤/٤م)، وأوضح رئيس الجمعية أنه سيتم اعتباراً من يوم الخميس ١٤٣٧/٠٧/٢١هـ (الموافق ٢٠١٦/٠٤/٢٨م) تحويل الأرباح الخاصة بالسادة المساهمين إلى حساباتهم لدى البنوك المحلية، أما السادة المساهمون الذين لم يتسلموا أرباحهم فعليهم مراجعة أقرب فرع من فروع البنك السعودي الفرنسي، مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية؛ لتسلم أرباحهم، أو تزويد إدارة شؤون المساهمين بأرقام حساباتهم؛ ليتسنى للشركة إيداع الأرباح المستقبلية في حساباتهم.

ثم طلب رئيس الجمعية من مراجع حسابات الشركة ارنست ويونغ وشركاهم قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٥م، حيث ذكر مراجع الحسابات الخارجي أنه راجع قائمة المركز المالي الموحدة المرفقة لشركة الاتصالات السعودية - شركة مساهمة سعودية - (الشركة) والشركات التابعة لها (المجموعة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وأن هذه القوائم المالية الموحدة من مسؤولية إدارة المجموعة التي أعدتها وفقاً لنص المادة (١٢٣) من نظام الشركات وقدمتها لنا مع جميع المعلومات والبيانات التي طلبناها، وأن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها، وروجعت وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية، التي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة، وأن القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية، وتشتمل المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العينة، المؤيدة للمبالغ والافصاحات التي تتضمنها القوائم المالية، كما تشتمل على تقويم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات المهمة المطبقة من قبل

الإدارة والعرض العام للقوائم المالية، وباعتقادنا أن مراجعتنا توفر درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء رأينا حول القوائم المالية الموحدة، وعليه فقد أكد المراجع الخارجي أن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٢٠١٥/١٢/٣١م، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية.
- تتفق مع نظام الشركات والنظام الأساس للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

بعد ذلك فُتح النقاش للأسئلة حول القوائم المالية، حيث طلب رئيس الجمعية من المساهمين طرح أي أسئلة أو استفسارات حول القوائم المالية، وأن تكون مُوجهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع، ولم تكن هناك أي أسئلة موجهة للمراجع الخارجي عن القوائم المالية، وشكر رئيس الجمعية مراجع حسابات الشركة الخارجي لعام ٢٠١٥م، وغادر قاعة الاجتماع.

ثم فتح رئيس الجمعية المجال للنقاش حول بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية، وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة، حيث طرح مندوب ديوان المراقبة العامة عدداً من الأسئلة، التي كانت على النحو التالي.

س/١ بلغت إيرادات الخدمات للشركة في ٢٠١٥/١٢/٣١م (٥٠،٦٥١،٠٠٠،٠٠٠) خمسين مليار وستمائة واحدى وخمسين مليون ريال بزيادة عن العام السابق (١١٪)، في حين بلغت تكلفت الخدمات (٢٠،٣٠٦،٠٠٠،٠٠٠) عشرين مليار وثلاثمائة وستة ملايين ريال بزيادة عن العام السابق (١٥٪)، وقد حققت الشركة صافي دخل بمبلغ (٩،٢٥٨،٠٠٠،٠٠٠) تسعة مليار ومائتين وثمانية وخمسين مليون ريال بإنخفاض عن العام السابق (١٦٪). لذايؤكد الديوان على ضرورة موافاته بأسباب انخفاض الدخل للشركة والاجراءات التي اتخذتها الشركة لخفض تلك التكاليف؟

ج/١ أوضحت إدارة الشركة أن سبب إنخفاض صافي الدخل لعام ٢٠١٥م، على الرغم من ارتفاع إجمالي الدخل بنسبة (٨٪) والدخل التشغيلي (٢٪)، مقارنة بالعام السابق؛ بشكل رئيس للأسباب التالية:

- تسجيل مبلغ (٤٠٦،٠٠٠،٠٠٠) اربعمائة وستة ملايين ريال خلال عام ٢٠١٥م؛ ناتجة عن تطبيق برنامج التقاعد المبكر الذي لم يكن مطبقاً في العام السابق.
- تسجيل خسائر استبعاد ممتلكات، ومنشآت، ومعدات بمبلغ (٣٦٠،٠٠٠،٠٠٠) ثلاثمائة وستين مليون ريال خلال عام ٢٠١٥م، مقارنة بمكاسب قدرها (٤٠٣،٠٠٠،٠٠٠) أربعمائة وثلاثة ملايين ريال سجلت في العام السابق، تلك المكاسب تتضمن مبلغ (٥٩٥،٠٠٠،٠٠٠) خمسمائة وخمسة وتسعين مليون ريال؛ ناتجة عن العوض المالي مقابل نزع ملكية أرض الشركة والمباني المقامة عليها والواقعة في حي الفيصلية بالرياض.

- مصروف راتب شهرين بمبلغ (٣٩٥,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسة وتسعين مليون ريال تم تسجيله ضمن المصروفات المتنوعة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م؛ كمنحة لموظفي الشركة، والتي جاءت أقتداءً و تزامناً مع الأمر الملكي الكريم.

وباستعراض تفسير الأسباب أعلاه يتضح أن أداء الشركة خلال عام ٢٠١٥م أفضل مقارنةً بالعام السابق، رغم أنخفاض صافي الدخل مقارنة بالعام السابق، الذي تضمن مكاسب استثنائية ناتجة عن العوض المالي مقابل نزع أرض الشركة، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع إجمالي الدخل والدخل التشغيلي يدل على كفاءة الإجراءات التي اتخذتها الشركة في تخفيض تكاليفها وزيادة ربحيتها، كما أن الشركة تُنفذ حالياً برنامجاً متكاملاً لترشيد التكاليف، مبني على المقارنة مع تكاليف التشغيل لشركات الاتصالات في المنطقة والعالم؛ للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة والفعالية في النفقات الرأسمالية والتشغيلية.

س/٢ أظهرت قائمة المركز المالي الموحدة إجمالي حسابات المدينين التي صدرت بها فواتير حتى ٢٠١٥/١٢/٣١م بمبلغ (١٠,٣٨٢,٧٧٢,٠٠٠) عشرة مليار وثلاثمائة واثنين وثمانين مليون وسبعمائة واثنين وسبعين الف ريال، في حين بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (٢,٧٣٤,٢٣٣,٠٠٠) مليارين وسبعمائة وأربعة وثلاثين مليون ومائتين وثلاثة وثلاثين ألف ريال يمثل نسبة (٢٦.٣٪) من إجمالي حسابات المدينين التي صدرت بها فواتير، كما تم شطب مديونيات خلال عام ٢٠١٥م بلغ إجماليها (٨٥٨,٨١٥,٠٠٠) ثمانمائة وثمانية وخمسين مليون وثمانمائة وخمسة عشر ألف ريال بزيادة عن العام السابق نسبتها (٤١.٥٧٪)؛ لذا يطلب الديوان إيضاح أسباب ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لعام ٢٠١٥م، والإفادة عن الأسس الفنية والمعايير التي بموجبها شُطبت هذه المديونيات الضخمة والجهات المدينة بها، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الشركة لتنشيط عملية التحصيل؟

ج/ ٢ أوضحت إدارة الشركة أن السبب يعود إلى ما يلي:

- يعود سبب ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للزيادة في أرصدة الذمم المدينة للشركة والناتجة عن ارتفاع إيرادات الخدمات بمبلغ (٤,٨٢٥,٠٠٠,٠٠٠) اربعة مليار وثمانمائة وخمسة وعشرين مليون ريال خلال عام ٢٠١٥م؛ مقارنة بالعام السابق، علاوة على ذلك إضافة فئات من عملاء الشركة "الشركات الكبيرة وكبار العملاء والمشغلين الدوليين" لسياسة احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مما أدى إلى زيادة المخصص بإرصدة هذه الفئات وخصوصا فيما يتعلق بالمديونيات السابقة.
- شطب المديونيات دفترياً تمت وفق سياسة شطب المديونيات المعتمدة؛ والشركة تقوم على تحصيل تلك المديونيات من خلال إدارات عامة متخصصة في التحصيل ومتابعة العملاء ويتم بشكل متواصل بذل جميع الجهود في متابعة ومطالبة تلك الفئات من العملاء.

- فيما يتعلق بإجراءات تنشيط التحصيل فقد بلغت نسبة التحصيل خلال الفترة الماضية ما يزيد عن (٩٥٪) فيما عدا الجهات الحكومية والتي لها آلية أخرى في التحصيل، وهي أعلى من السنوات السابقة وهذا يبين كفاءة إجراءات التحصيل الحالية باعتبار أن زيادة المخصص مرتبطة بديون عن فترات سابقة.

س/٣ لوحظ من الإيضاح رقم (٧) الخاص باستثمارات مسجلة وفق طريقة حقوق الملكية وأخرى، أن إجماليها بلغ (٦.٩١٤.٠١١.٠٠٠) ستة مليار وتسعمائة وأربعة عشر مليون وإحدى عشر ألف ريال بإنخفاض عن العام السابق بنسبة (١٨.٨٪) ويتمثل ذلك في إنخفاض قيمة الاستثمار في شركة أوجيه للاتصالات المحدودة دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت قيمة الاستثمار في ٢٠١٥/١٢/٣١م (٤٨٦.٦٥٦.٠٠٠) اربعمائة وستة وثمانين مليون وستمائة وستة وخمسين ألف ريال مقابل مبلغ (٢.٢٣٤.٣٩٠.٠٠٠) اثنين مليار ومائتين واربعة وثلاثين مليون وثلاثمائة وتسعين الف ريال للعام السابق أي بنسبة إنخفاض قدرها (٧٨٪)؛ لذا يؤكد الديوان على ضرورة موافاته بأسباب الانخفاض الكبير في الاستثمار في تلك الشركة، والإجراءات التى اتخذتها الشركة حيال ذلك؟

ج /٣ يعود السبب الرئيسي في إنخفاض استثمار الشركة في شركة أوجيه للاتصالات المحدودة إلى تسجيل خسائر غير محققة خلال عام ٢٠١٥م؛ ناتجة عن فروقات في أسعار صرف الليرة التركية مقابل العملات الأخرى، وفيما يتعلق بالاجراءات التي أتخذتها الشركة حيال ذلك فقد قامت لجنة الاستثمار بتعيين استشاري لإعداد دراسة شاملة لهذا الاستثمار وتقديم الخيارات المتاحة والممكنة للشركة للتعامل مع هذا الاستثمار مستقبلاً.

س/٤ تبين من الإيضاح رقم (٢٣) من إيضاحات القوائم المالية لعام ٢٠١٥م أن إجمالي المصاريف البيعية والتسويقية بلغت (٧.١٩٨.٧٣٨.٠٠٠) سبعة مليار ومائة وثمانية وتسعين مليون وسبعمائة وثمانية وثلاثين الف ريال بزيادة بلغت (٢١.٤٪) عن العام السابق، ومن أمثلتها ما يلي:

البيان	٢٠١٤م	٢٠١٥م	نسبة الزيادة
تكلفة رعاية الأنشطة الرياضية	٦٢.٨٠٩.٠٠٠	٣٥٩.٢٣٣.٠٠٠	٤٧١٪
مصروفات إدارة مراكز الاتصالات	١٢٥.٩٠١.٠٠٠	٣٦٦.٥٣١.٠٠٠	١٩١٪
مصروفات الاتصالات والبريد والتوصيل	٧١.٥٦٥.٠٠٠	١٠٢.٦٩٥.٠٠٠	٤٣.٤٪

لذا يؤكد الديوان على ضرورة دراسة أسباب هذا الارتفاع اللافت للمصاريف البيعية والتسويقية والعمل على ترشيدها وخاصة ما يتعلق برعاية الأنشطة الرياضية من أجل تحسين نتائج الشركة والعوائد على حقوق المساهمين؟

ج/٤ ذكرت إدارة الشركة أن ذلك يعود بشكل رئيس للأسباب التالية:

- زيادة في مصروف الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ (٤٢٢,٠٠٠,٠٠٠) أربعمائة واثنين وعشرين مليون ريال مقارنة بالعام السابق، وقد تم ايضاح أسباب ذلك في الفقرة (٢) أعلاه، وتتمثل بشكل رئيس في زيادة إيرادات خدمات الشركة، وكذلك إضافة فئات من العملاء لسياسة أحتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- زيادة في تكلفة رعاية الأنشطة الرياضية بمبلغ (٢٩٧,٠٠٠,٠٠٠) مائتين وسبعة وتسعين مليون ريال مقارنة بالعام السابق؛ ناتجة عن عقد شراكات رياضية جديدة مع الإتحاد السعودي لكرة القدم، ورابطة دوري المحترفين والناقل الحصري (أم بي سي MBC)، وهذه التكاليف تهدف إلى زيادة إيرادات الشركة عن طريق زيادة الحصة السوقية للشركة والمحافظة على العملاء الحاليين، وهي مبنية على دراسة متكاملة أوضحت أهمية هذه الرعاية والدور التسويقي لها في زيادة الإيراد والمحافظة على العميل ورفع درجة الولاء للشركة.
- زيادة في مصروفات إدارة مراكز الاتصالات بمبلغ (٢٤١,٠٠٠,٠٠٠) مائتين واحدى وأربعين مليون ريال مقارنة بالعام السابق؛ بسبب زيادة عدد الموظفين في شركة مراكز الاتصال من خلال العقود الموقعة معهم، وفي المقابل خفض عدد موظفي خدمة العملاء في الشركة، مما نتج عنه إنخفاض في تكاليف الموظفين في خدمة العملاء، وبالتالي هي انتقال التكاليف من بند إلى بند آخر، مع تحسن كبير في خدمة العميل من خلال شركة متخصصة، مما اسهم في تحسن كبير في مؤشرات خدمة العميل.

ثم جرى تساؤل من أحد المساهمين انه صُرف مبلغ (٩,٢٢١,٧٥٠) ريال لعدد خمسة من كبار التنفيذيين بالشركة لقاء عملهم لمدة ثمانية أشهر، من هم هؤلاء التنفيذيين، وما هي الإنجازات التي حققوها مقابل هذه المبالغ، وما هو المردود المالي والتقني لقاء هذه المبالغ؟ حيث أجاب رئيس الجمعية ان الشركة غير ملزمة بنشر أسماء كبار التنفيذيين، وفقاً لأنظمة الشركة، والانظمة واللوائح ذات العلاقة في عملية تحديد رواتب ومكافأة الإدارة التنفيذية، وإن تحديد واختيار الكفاءات في الشركة، وتحديد المكافآت يتم بناءً على معايير محددة اقرها المجلس، وتعمل الشركة بمهنية سواءً في استقطاب الكفاءات أو تدريبهم، وهذه المكافآت ليست هبات أو هدايا، وإنما نظير أعمال وأهداف محددة في بداية العام، وفي آخره تُراجع تلك الأهداف من قبل مستشارين ولجان متخصصة بالشركة، وتحدد على ضوء تلك المعايير والأهداف المكافآت المناسبة للتنفيذيين، وإن القيمة المضافة للإدارة التنفيذية هي عملهم فريقاً واحداً في قيادة الشركة لتحقيق النتائج الايجابية لعام ٢٠١٥م. كما اضاف الرئيس التنفيذي للشركة أن الشركة هرم متكامل من الإدارات العليا وأن القيادات مهمة جداً في عملية قيادة التغيير الذي حصل في الشركة؛ لتحقيق مزيد من الأرباح التشغيلية، والتي تزيد من سنة إلى أخرى ولله الحمد، وصافي

الدخل فيه مصروفات غير مكررة، وعند المقارنة بين السنتين الأخيرتين نجد نمواً حتى في صافي الربح، كما أن عملية تحديد ما يتقاضاه جميع موظفي الشركة، وليس التنفيذيين فقط، مرتبطة بدراسة محددة للسوق من خلال فريق متخصص بالموارد البشرية واستشاريين يكلفون لعمل تلك الدراسات، ومهم جداً للشركة أن تحافظ على الكفاءات فيها ومنهم التنفيذيين، وقدمت الإدارة التنفيذية دراسات للجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة، ونوقشت بشكل مستفيض، وكان التركيز دائماً على المقارنة بالسوق، لأنه من المهم استقطاب الكفاءات والحفاظ عليها؛ لتعطي الشركة القدرة على المنافسة، وهذا ما تعكسه نتائج الشركة التي أثبتت أن الاستراتيجية ناجحة ولله الحمد، وأن هناك ارتفاعاً كبيراً في العوائد والأرباح التشغيلية، إضافة إلى العوامل غير المالية، وما حُقق من خلال مشروع التحول الثقافي للشركة أدى إلى تحسن كبير في بيئة العمل فيها، إضافة إلى عوامل كثيرة منها الاهتمام بالعملاء وخدمتهم، ووجدنا نمواً جيداً من ناحية رضا العملاء سواءً على قطاع الأفراد أو قطاع الأعمال، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدوائر الحكومية.

كما تساءل أحد المساهمين هل قامت إدارة الشركة بزيارة بعض المراكز لتشاهد، وتقيس مدى رضا العميل؟. أجاب الرئيس التنفيذي أنهم زارو عدد من المراكز في جميع مناطق المملكة، في الشرقية والغربية والجنوبية، إضافة إلى أن هناك طرفاً ثالثاً محايداً، وهو من يقيس ويحدد رضا العميل، والشركة سعت إلى خدمة العميل عن طريق مراكز الاتصال أو مكاتب العملاء أو ما أضافته من القنوات الرقمية التي أثبتت نجاحاً كبيراً جداً من خلال برنامج "شركتي" (My STC) على الأجهزة الذكية، وأن شريحة كبيرة من العملاء يستخدمون برنامج "شركتي"؛ لتنفيذ عدد من الخدمات دون الحاجة إلى الاتصال بمراكز الاتصال أو زيارة مكاتب خدمات العملاء، إضافة إلى خدمات التواصل الاجتماعي التي تخدم مجموعة كبيرة من العملاء عن طريق القنوات الرقمية، وأن الشركة أصبحت من الشركات الرائدة ليس بالمنطقة فحسب، بل على مستوى العالم في استخدام القنوات الرقمية.

كما تساءل أحد المساهمين ما خطط الشركة الاستراتيجية والاستثمارية في التعامل واستثمار احتياطي الشركة، حيث بلغ الاحتياطي ضعف رأس المال؟. اجاب رئيس الجمعية إن الأمور تخضع لدراسة من مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وليس هناك أي قرار فيما يتعلق بالاحتياطي، وان الشركة لديها متطلبات على المدى القصير والطويل من ناحية الاستثمار الرأسمالي؛ لمواكبة التطور الكبير في استخدام التقنية في المملكة العربية السعودية، وإن كان هناك أي جديد فالشركة ملتزمة بإبلاغ هيئة السوق المالية عن أي تطورات جوهرية تنوي الشركة عملها فيما يتعلق بالاحتياطي.

كما جرى تساؤل من ممثل شركة الاستثمارات التقنية، بعد أن أثنى على إدارة الشركة وجميع موظفيها على الأداء الجيد مقارنة بكثير من شركات المنطقة ومقارنة بالظروف الراهنة، عن الإيرادات المتوقعة للشركة للمستقبل القريب والمتوسط؟، وما خطط الشركة التشغيلية والتوسعية والإنفاق الرأسمالي في التقنيات الجديدة والتوسع الجديد في الشركة؟، وما اثر المتطلبات التنظيمية الجديدة من حيث التعرفة الجديدة للتجوال الدولي،

وفتح المرافق والبنية التحتية لبعض الشركات المنافسة في السوق؟، وما احتمالية أن الجهات التنظيمية تطلب من الشركة فتح البنية التحتية للشركات المنافسة، واحتمالية فرض رسوم على إيرادات البيانات وشبكة الإنترنت؟، وهل سيكون بأثر رجعي؟، وهل هناك أي مخصصات في حسابات الشركة لمثل هذه القرارات؟. اجاب رئيس الجمعية إن هذه مواضيع حيوية ومواضيع الساعة بالنسبة للشركة، ففيما يتعلق بالنواحي التنظيمية الجديدة والتعرفة الجديدة وفتح المرافق والدراسات القائمة على فرض رسوم على استخدام الإنترنت فلم يتبين للشركة أي أثر جوهري لهذه الإجراءات التنظيمية، لأن بعضها في طور الدراسة وبعضها لم يتضح من ناحية كيفية تبادل الرسوم. أما التعرفة الجديدة فتعتمد بدرجة كبيرة على ردود فعل المشغلين الآخرين، وطمئن رئيس الجمعية المساهمين أنه ليس هناك أي أثر جوهري واضح في الشركة لتلك التنظيمات والقرارات الجديدة إلى الآن، كما أن الشركة ملتزمة بنشر أي تغييرات وأي تأثيرات جوهرية في موقع تداول للاطلاع عليها، وإن هذه جزءاً من التحديات، ولن تؤثر في خطط الشركة واستراتيجيتها للاستثمار، وإن شركتكم، شركة الاتصالات السعودية، منذ أن أُنشئت وهي تستثمر (٢٠٪) من إيراداتها حتى تبقى في مقدمة مقدمي الخدمة، وهذا التوجه أيده المجلس في ميزانية ٢٠١٦م، وسيبقي الحال كما هو عليه. أما ما بعد ٢٠١٦م فسيتحدد في حينه عندما نرسم مع الإدارة التنفيذية الخطة السنوية لعام ٢٠١٧م. أما استثمارنا الرأسمالي الذي يقرب من خمسة مليارات سيُبقي الشركة قادرة على تلبية الاحتياجيات المتواصلة، وأن هناك مجتمعاً متعطشاً للتقنية، وهناك خطط طموحة للحكومة الرشيدة في التحول الرقمي، وشريكهم الاستراتيجي هي شركتكم، وسنبقى في استثماراتنا الرأسمالية حتى تتضح الصورة بشكل واضح لتلك التنظيمات الجديدة، وسنبقيكم على اطلاع دائم لأي تأثيرات جوهرية. واضاف الرئيس التنفيذي إن استراتيجية الاستثمار بالنسبة للشركة مستمرة في الشبكة التقليدية وشبكات الجوال وشبكات النفاذ وإن لدينا استثمارات جديدة بدأنا بها قبل سنة، تركز على جعل الشركة لاعباً أساساً في مجال الاقتصاد الرقمي، كما استثمرت الشركة استثمارات جيدة في مراكز المعلومات والبنية التحتية لخدمات الحوسبة السحابية لمجموعة من العملاء، وخدمات أخرى.

ثم تساءل أحد المساهمين عن وجود مكافاة لأعضاء المجلس التنفيذيين، علماً أن مجلس الإدارة مكون من تسعة أعضاء، منهم ثلاثة مستقلون وجميعهم غير تنفيذيين، ما أسباب ذكر ذلك في التقرير السنوي للشركة؟. اجاب رئيس الجمعية إن هذه المكافاة تغطي الفترة الأولى من عام ٢٠١٥م، التي انتهت في ٢٠١٥/٤/٢٨م، عندما كان رئيس مجلس الإدارة السابق، في دورته الخامسة، هو العضو المنتدب للشركة في تلك المدة ويُعد تنفيذياً.

وتساءلت إحدى المساهمات، ممثلة شركة الاستثمار والوساطة والخدمات المالية، إنه في عام ٢٠١٥م زادت الإيرادات من قطاع خدمات الشركات بنسبة (٢٠٪)، كما ذكرت فيما يخص خدمة الألياف البصرية أن الشركة وصلت إلى حوالي ١.٥ مليون وحدة، فهل هناك اهتمام من قبل الشركة بقطاع الخدمات للشركات، وكذلك فيما يخص خدمات الألياف البصرية؟، وما استراتيجية الشركة في هذه الخدمة؟. اجاب الرئيس التنفيذي فيما يخص

قطاع الشركات فإن استراتيجية الشركة التي أقرها مجلس الإدارة، هي التركيز على تنمية خدمات الشركة في قطاع الأعمال، وأعيدت هيكلة قطاع الأعمال في الشركة، وارتبطت باستقطاب كفاءات جديدة، التي يمكن أن تبدع في تقديم حلول متكاملة لعملاء الشركة في قطاع الأعمال سواءً الشركات الصغيرة أو المتوسطة، وهناك تركيز كبير على هذا القطاع، لدرجة أن لدينا نائب رئيس متخصص في هذا القطاع، إضافة إلى إيجاد خدمات جديدة تشمل تقنية خدمات المعلومات إضافة إلى الخدمات التقليدية. أما ما يخص خدمات الألياف البصرية، فإن استراتيجية الشركة هي التوسع في تقديم خدمات الألياف البصرية سواءً لقطاع الأعمال أو المنازل، وشهد عام ٢٠١٥م طفرة كبيرة، وزُيدت الخطوط التى تم إيصالها إلى عملاء الشركة إلى (٣٠٪)، وتنوي الشركة الاستمرار في الاستثمار في هذه الخدمة، حيث إن الألياف البصرية هو الوسيلة المثلى التي توفر سرعات عالية لعملائنا الكرام، وأن طموح الشركة الاستمرار في الزيادة والتوسع، ولكن هناك بعض العوائق التي تقف أمام الشركة في بعض المدن خصوصاً مع الأمانات والحصول على تراخيص للحفر، ويعد هذا العائق الأساس أمام الشركة.

وجرى تساؤل من أحد المساهمين عن الأعضاء الذين يمثلون جهات اعتبارية، لماذا لا يأخذون مكافآتهم من الجهات التى يمثلونها؟. ذكر رئيس الجمعية أن الأعضاء الذين يمثلون جهات اعتبارية يأخذون مكافآتهم من الشركة كغيرهم من أعضاء المجلس ويتحملون المسؤولية كأفراد أكثر منهم ممثلين للجهات، وهذا ما يتفق مع نظام الشركات والحوكمة الرشيدة وما جرت عليه العادة في جميع الشركات، ومهمتهم القيام بمسؤوليات مجلس الإدارة بما يخدم جميع المساهمين.

كما جرى تساؤل عن الاستثمار الخارجي مثل فيفا البحرين والكويت والاستثمارات الأخرى، ما آلية متابعة أدائها وكيفية إدارتها؟ طمئن رئيس الجمعية المساهمين أن هناك فريق إداري تنفيذي لمتابعتها وإدارتها، وهناك لجنة متخصصة منبثقة عن المجلس وهي لجنة الاستثمار برئاسة نائب رئيس المجلس تقوم بصفة دورية بمتابعة هذه الاستثمارات والتأكد أنها تصب في مصلحة الشركة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وتساءل أحد المساهمين عن أراضي فضاء وبمساحات شاسعة تابعة للشركة غير مستغلة من الشركة، لماذا لا يستفاد منها في زيادة إيرادات الشركة؟، واننا كمساهمين نأمل من الشركة الاهتمام بهذه الأراضي والاستفادة منها بشكل إيجابي يسهم في زيادة إيرادات الشركة. اجاب رئيس الجمعية إن موضوع الأراضي وباقي عقارات الشركة يُعد موضوعاً استراتيجياً؛ لأن الشركة لديها كثير من الأراضي والممتلكات، والشركة أسست موخراً شركة تابعة تملكها شركتكم، تحت اسم "عقالات"، وعُين مجلس إدارة لها ومدير تنفيذي، والهدف الرئيس لها هو الاستفادة القصوى من هذه الأراضي والممتلكات التي تملكها الشركة، ولازالت الشركة في بداياتها، كما طمئن رئيس الجميعة المساهمين أن طموح الشركة كبير، لذا وضعنا خطة استراتيجية طموحة وأهدافاً محددة، وسوف تكون هناك أخبار تسر المساهمين فيما يتعلق باستثمار الأراضي. كما أضاف الرئيس التنفيذي للشركة إن هناك

تركيز كبير على موضوع استغلال الأراضي التي تملكها الشركة وقد حددنا ست قطع كبيرة، وهناك برنامج كبير متكامل لكل قطعة من هذه الأراضي وستكون رافداً جيداً لموارد الشركة بإذن الله.

كما جرى تساؤل عن خدمة وآلية السداد عن طريق البطاقات الائتمانية، لماذا لا يتم تفعيل هذه الخدمة والخاصية في جميع مكاتب الاتصالات؟ اجاب الرئيس التنفيذي الشركة إن التسديد متاح للعملاء عن طريق برنامج "شركتي" لجميع بطاقات الائتمان، إضافة إلى إن الخدمة موجودة في بعض المكاتب، وسنعمل على توسيع هذه الخدمة.

بعد ذلك تم الانتقال إلى البند الرابع من جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة حول اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة؛ لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١٦م، والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما، حيث تلا رئيس لجنة المراجعة الأستاذ عبد العزيز بن هبدان الهبدان تقرير لجنة المراجعة الذي تضمن نتائج المفاوضات مع بعض المكاتب المتخصصة في مجال المراجعة الخارجية؛ لغرض القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للعام المالي ٢٠١٦م، وذكر أن اللجنة بشركتكم الموقرة دعت عدداً من مكاتب المحاسبة المرخص لها والمعتمدة في المملكة؛ وذلك لاختيار أحدها لمراجعة القوائم المالية الموحدة للشركة للعام المالي ٢٠١٦م، وبعد المفاضلة بين هذه المكاتب أوصت اللجنة بترشيح مكتب ارنست ويونغ وشركاهم بمراجعة القوائم المالية الموحدة للعام المالي ٢٠١٦م وبأتعاب إجمالية قدرها ثلاثة عشر مليون ريال(١٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال، وقد نظر مجلس إدارة الشركة في توصية اللجنة وقرر رفعها إلى الجمعية العامة لاعتمادها، وتأمل لجنة المراجعة موافقة الجمعية العامة للشركة على توصيتها باختيار مكتب ارنست ويونغ وشركاهم بمبلغ الأتعاب المقترح وقدره ثلاثة عشر مليون (١٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال شاملاً كل المصاريف.

وتساءل أحد المساهمين، لماذا لم تذكر الشركة المكاتب التي دعتها بخصوص اختيار مراجع الحسابات الخارجي؟ اجاب رئيس لجنة المراجعة إن لجنة المراجعة انتهجت المنهجية المعتادة والصحيحة بطلب عروض من الشركات المتخصصة في المراجعة في المملكة العربية السعودية، وهي الشركات الكبرى وإن المتاح في السوق هو ثلاث شركات وتم دعوتها، وقدمت إحدى الشركات اعتذارها، وقدمت اثنتان عروضهما وكان الفارق بين الشركة التي تمت التوصية بها وهي شركة ارنست ويونغ وشركاهم و KBMG حوالي (٩٠٠) الف ريال لذلك تم التوصية على باختيار الشركة ذات العرض الأقل.

بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على بنود جدول الأعمال، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت، وإظهار نتائج التصويت، وتوقيعها من سكرتير الجمعية، وفارزي الأصوات بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة، طلب رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وأعلن سكرتير الجمعية النتيجة، مبيناً أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١٤٣٧/٦/٢٦هـ (الموافق ٢٠١٦/٤/٤م) الذي بلغ (١٧) مساهماً يمثلون (١,٦٧٥,٦٠٠,٩٤٣) صوتاً بالأصالة والوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) الفا مليون سهم أي بنسبة (٨٣.٧٨ ٪). حيث أظهرت نتيجة الفرز التالي:

م	البند	الموافقة	النسبة
أولا	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.	١,٦٧٥,٤٩٥,٣٠٣	٪٩٩.٩٩
ثانياً	الموافقة على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م	١,٦٧٥,٤٩٧,٣٠٣	٪٩٩.٩٩
ثالثاً	الموافقة على القوائم الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.	١,٦٧٥,٤٩٧,٣٠٣	٪٩٩.٩٩
رابعاً	الموافقة على توصية مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٥م بمقدار (١) ريال للسهم بمبلغ اجمالي يبلغ (٢) مليار ريال (١٠ ٪ من القيمة الاسمية للسهم) بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة ارباع الأولى من عام ٢٠١٥م البالغ (٣) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠١٥م (٤) ريال للسهم، وستكون احقية ارباح الربع الرابع ٢٠١٥م للمساهمين المقيدين في سجلات تداول بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية وسيتم صرف الأرباح يوم الخميس ١٤٣٧/٠٧/٢١ هـ الموافق ٢٠١٦/٠٤/٢٨م، وترحيل ما تبقى من صافي الأرباح للأعوام القادمة	١,٦٧٥,٤٩٧,٣٤٣	٪٩٩.٩٩
خامساً	الموافقة على اختيار مراجع الحسابات المرشح من قبل لجنة المراجعة لتقديم خدمات المراجعة والزكاة والضريبة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابه.	١,٦٧٥,٤٩٧,٣٠٣	٪٩٩.٩٩
سادساً	الموافقة على اعتماد سياسة توزيع الارباح للشركة لفترة الثلاث سنوات القادمة بداية من الربع الرابع من العام ٢٠١٥م.	١,٦٧٥,٤٩٧,٨٠٣	٪٩٩.٩٩
سابعاً	الموافقة على صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بواقع (٢٠٠,٠٠٠) ريال لكل عضو عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م	١,٦٧٥,٤٩٥,٣٠٣	٪٩٩.٩٩
ثامناً	الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.	١,٦٧٥,٤٩٥,٣٠٣	٪٩٩.٩٩

ثم ختم رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق

سكرتير الجمعية

د. عمر بن عليان الأيداء

رئيس الجمعية

د. عبد الله بن حسن العبد القادر